دور إعادة الإعمار بعد الاعتداءات العسكرية في تأهيل الجبهة الداخلية في قطاع غزة – فلسطين-.

The Role of Reconstruction After Military Attacks in the Rehabilitation of the Home Front in Gaza Strip – Palestine-.

محمد محمد المغير
الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، arch.moh.elmougher@gmail.com
رمزي فايز أبو علي
الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ramzy1976envt@gmail.com
صباح أحمد أبو شرخ
الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، sabah.phr@gmail.com
حسام محمد النجار
الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، h.elaqra@up.edu.ps

تاريخ الإرسال: 2019/07/23 **تاريخ القبول:** 2019/10/03 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

تعتبر الجبهة الداخلية من أهم المكونات الأساسية لقطاع غزة، والعمل على إعادة تأهيلها من المسلمات التي تسعى إليها المؤسسات الداعمة والمساندة لها. إن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على القطاع أدت إلى تدمير البنى التحتية للقطاع والعمل على خلخلة تماسك جبهته الداخلية، هدفت الدراسة إلى بيان دور إعادة الإعمار بعد الاعتداءات العسكرية في تأهيل الجبهة الداخلية في قطاع غزة. وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي من الخطط الموضوعة لهذه المرحلة بعد الاعتداءات. وخلصت الدراسة إلى أن عمليات إعادة الإعمار من أكثر الوسائل التي تلعب دور كبير في تأهيل الجبهة الداخلية. وضرورة وجود استراتيجية وطنية واضحة لعمليات الإعمار. وأوصت الدراسة بتعزيز منهجية البناء بشكل أفضل في كافة النشاطات. وتعزيز دور الهيئات المحلية في تسهيل عمليات الإعمار وفق اللوائح والأنظمة المحلية.

الكلمات المفتاحية: *إعادة الإعمار؛ الجبهة الداخلية؛ إعادة البناء بعد النزاعات*

Abstract:

The internal front is one of the most important components of Gaza Strip, and the work of its rehabilitation is one of the pillars sought by the supporting institutions. The continued Israeli military attacks on it led to the destruction of the infrastructure and work to undermine the cohesion of the internal front, the study aimed at explaining the role of reconstruction after the military attacks in the

rehabilitation of the home front in Gaza Strip. Through the use of descriptive and analytical approach in addition to the deductive approach of the plans for this stage after the attacks. The study concluded that reconstruction is one of the most important means to play a major role in the rehabilitation of the home front. And the need for a clear national strategy for reconstruction. The study recommended that the construction methodology be better promoted in all activities. And strengthening the role of local bodies in facilitating reconstruction processes in accordance with local regulations.

Keywords: *Reconstruction; Internal Front; Post Conflict Reconstruction.*

* **المؤلف المرسل: محمد محمد المغير ، arch.moh.elmougher@gmail.com**

1. الإطار العام

1.1 مقدمة:

تعتبر إدارة الكوارث من المهام التي تتطلب مجهودات هائلة لتصحيح مسارات الحياة البشرية في العالم إذ تتأثر المجتمعات الضعيفة والهشة بشكل أساسي من الكوارث وتغير نمط الحياة المعتادة، كل المخاطر والتحديات المؤثرة على البشر تتطلب إجراءات وتدخلات سياساتية عاجلة من قبل الدول والمجتمع الدولي لتحقيق التنمية المراعية لأسس الحد من مخاطر الكوارث على الفئات المختلفة، إن أهم تلك الإجراءات التي حددتها الأمم المتحدة عبر المؤتمرات والمنتديات العالمية تتمثل في تقديم خدمات الإعمار والتأهيل بعد الكوارث بما يساهم في البناء بشكل أفضل مما كانت عليه المدن سابقاً وبرعاية وحماية متعددة من كافة الجهات والمنظمات والمؤسسات المختلفة.(الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها، 2013، ص.ص. 10-13)

تعتبر قطاع غزة وفق المنظمات الدولية من المناطق الهشة المتأثرة سلباً من مختلف التحديات المساهمة في تغير نمط الحياة البشرية المعتادة وانتشار حالة التشرد والأمراض نتيجة الحصار الاسرائيلي الغاشم على كافة موارد البناء والإعمار مما يساهم في ضعف خطط الإعمار والتأهيل بعد الكوارث التي شنتها قوات الاحتلال الاسرائيلي وما يصاحب ذلك من عمليات كبيرة في تدهور البنية التحتية القائمة والحاجة الماسة للمساكن والمباني والمنشآت المختلفة في ظل ضعف تمويل المشاريع التنموية في قطاع غزة. (اللجنة الوزارة لإعادة إعمار غزة - مجلس الوزراء الفلسطيني، 2014، ص.ص 7-9)

إن التحديات الكبيرة الهائلة تفرض علينا العديد من المخاطر التي تؤثر على الجبهة الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة وخاصة في ظل تأخر عمليات الإعمار والقيود التي يفرضها الاحتلال على الشركات الفلسطينية الموردة لمواد البناء والمؤسسات الدولية، مما يتطلب إعادة النظر في دور عمليات الإعمار في تأهيل الجبهة الداخلية في قطاع غزة لتحسين متطلبات التأهيل وتحسين المجتمع من الانزلاق في التأثير السلبي على جوهر الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

2.1 مشكلة الدراسة:

برزت مشكلة الدراسة بالاستناد إلى نتائج دراسة (شيخ العيد، 2018) وتأخر عمليات الإعمار والتأهيل للمباني والمؤسسات التي استهدفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة منذ العام 2000 انتفاضة الأقصى وصولاً للمباني المستهدفة في التصعيد الاسرائيلي على قطاع غزة 2018م، إذ أن الاستهداف المتكرر للمباني والمنشآت الفلسطينية خلال الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية تسببت في التأثير المباشر على كافة عناصر الجبهة الداخلية وإن عمليات الاعمار والتأهيل العاجلة تساهم في تقوية الجبهة الداخلية وتطوير أنظمة الاستعداد والجهوزية لأي اعتداء قادم أما تأخير عمليات الإعمار والتي ما زالت حتى تاريخ اعداد الدارسة من شأنها إضعاف الجبهة الداخلية ومنها ظهر التساؤل الرئيس التالي:

ما هو دور عمليات إعادة الإعمار بعد الاعتداءات العسكرية في تأهيل الجبهة الداخلية الفلسطينية؟ وتفرع منه التساؤلات التالية:

- ✓ ما هو دور البناء بشكل أفضل على تأهيل وحماية الجبهة الداخلية الفلسطينية؟
- ✓ كيف يؤثر استهداف المنشآت على الجبهة الداخلية الفلسطينية؟
- ✓ هل يمكن تطوير رؤية إعادة الإعمار في تأهيل الجبهة الداخلية الفلسطينية؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة لتحديد دور إعادة الإعمار بعد الاعتداءات العسكرية في تأهيل الجبهة الداخلية الفلسطينية. ومنه تفرعت الأهداف التالية:

- ✓ تحديد دور البناء بشكل أفضل في حماية الجبهة الداخلية.
- ✓ التعرف على تأثير استهداف المنشآت على الجبهة الداخلية الفلسطينية.

4.1 أهمية الدراسة:

برزت أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ تعزيز الجانب المعرفي بأهمية الجبهة الداخلية وعلاقة عمليات الاعمار في تعزيزها مما يثرى الباحثين ويطور من النمو المعرفي والذي ينعكس على طبيعة عمل الباحثين.
- ✓ إثراء المكتبة العربية بالدراسات التخصصية ذات العلاقة بين الجبهة الداخلية ومتطلبات تأهيلها.
- ✓ توفير دراسة بحثية تساهم في توجيه صناع القرار بأهمية عمليات الأعمار وانعكاس آثارها على عناصر الجبهة الداخلية.

5.1 منهجية الدراسة:

سوف يعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف حالة الجبهة الداخلية الفلسطينية حالياً وتحليل محتوى دليل إعادة إعمار أضرار قطاع الإسكان جراء الاعتداءات الإسرائيلية والكوارث ، وانعكاس خطة روبرت سيرى (منسق الشئون الانسانية في الأمم المتحدة) على عملية الاعمار وتشريع

الحصار بهدف الوصول إلى مخاطرها، والمنهج الاستنباطي لاستنباط الدور الأساسي في حماية الجبهة الداخلية والتأثير الايجابي والسلبي على الجبهة الداخلية الفلسطينية.

5.1 حدود الدراسة:

- ✓ الحدود الزمانية 2019م
- ✓ الحدود المكانية: قطاع غزة
- ✓ الحدود الموضوعية: إعادة الأعمار وتأهيل الجبهة الداخلية الفلسطينية.

6.1 مصطلحات الدراسة:

- **دور:** هي النشاطات البشرية وفق المهام والصلاحيات التي تمنحها المؤسسات للعاملين وذلك لتحقيق أهداف المنظمة (الطويرقي، 2014، ص. 9). ويرى الباحثون أنه ممارسات بشرية يومية وفق ما تحدده المنظمة حسب الخطط ويتمثل في تطبيق رؤية المنظمة في الوقت الحالي والمستقبلي وفق الأنظمة والتشريعات التي يمكنها أن تعمل على وصول كافة النشاطات للمواطنين بما يتلاءم مع تطلعاتهم.

- **إعادة الإعمار:** هي عبارة عن العمليات والإجراءات التي تهدف إلى عودة الوضع إلى ما كانت عليه قبل الكارثة، وتشمل التوجهات التنموية للبناء بشكل أفضل مما كانت عليه، وتهدف إلى تطوير البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة والقطاعات الإنتاجية والصناعية في إطار حماية المقدرات الطبيعية من الاستنزاف المستمر في النزاعات أو الكوارث. (الاتحاد الافريقي، 2008، ص.ص 3-4)، ويقصد الباحثون بإعادة الإعمار: هي التدخلات والأنشطة التي تمارسها المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية في قطاع غزة للإعادة بناء وتأهيل المنشآت والمباني والبنى التحتية لإعادة الحياة بشكل أفضل مما كانت عليه قبل الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية.

- **الجبهة الداخلية:** هي القوة المدنية والشعبية والعسكرية للدولة والتي تتشارك في حماية المقدرات والموارد من الاستهداف أو الاستنزاف وذلك بمشاركة من السكان المحليين، والوزارات والهيئات الوطنية والأجهزة الأمنية، والمؤسسة الإعلامية، إذ أنها تهتم في البعد الإنساني المتمثل في الاستجابة للإنعاش المبكر للمتضررين، والبعد الأمني والعسكري.(المغير، 2018، ص.46)

- **تأهيل:** هي عبارة عن عمليات وإجراءات تهدف للبناء بشكل أفضل بغية الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات والإمكانيات، وذلك بدون تغيير في الطابع والتشكيل العام للمراد تأهيله بحيث يسهل استخدامه.(حميد، 2018، ص.ص 6-7)

- **التعريف الإجرائي لتأهيل الجبهة الداخلية:** هي عبارة عن الإجراءات التي من خلالها يتم إعداد وتطوير جهوزية المجتمع والمؤسسات والأجهزة الحكومية للبناء بشكل أفضل بعد استنزافهم في الكوارث، ويتم تنفيذ العديد من النشاطات التشاركية بين المجتمع والأجهزة الحكومية بغية أن يسند المجتمع والمؤسسات الأهلية المؤسسات الحكومية والأمنية في تنفيذ المهام الخاصة بحماية المجتمع من الاستهدافات الخارجية أو استنزاف موارده.

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 دراسة (شيخ العيد، 2018)، **بعنوان: متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح**

هدفت الدراسة إلى بيان متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح وذلك وفق المهام التي تقوم بها لجنة طوارئ محافظة رفح ولجنة الطوارئ الأمنية، ولتحقيق الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي وصف عناصر وأبعاد الجبهة الداخلية وحلل متطلبات جهوزية واستعداد الجبهة الداخلية، من خلال تحليل محتوى خطط الطوارئ والمقابلات التي أجراها الباحث مع أعضاء لجنتي الطوارئ المركزية والأمنية في محافظة رفح.

خلصت الدراسة إلى حاجة الجبهة الداخلية لتأهيل لمواجهة المهددات والمخاطر التي تواجه محافظة رفح، وضعف مراعاة الجبهة الداخلية لمتطلبات المجتمع في التنمية والتأهيل المسبق، وضعف الانسجام بين الخطط المحلية والخطط الوطنية لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث، أوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم اللوجستي لبناء الخطط على التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها من خلال رصد الحدود والشاطئ والأماكن النائية بشكل مستمر، والعمل على إيجاد جسم وطني مختص في محافظة رفح يتوافق مع قرار تشكيل المركز الوطني للأزمات والكوارث، وتنمية خطط التنسيق والتواصل بين الطواقم الميدانية وغرف العمليات والطوارئ

2.7.1 دراسة (عياد، سعد الدين، و القيق، 2016)، **بعنوان: منهجية مقترحة لإعادة إعمار إقليم غزة**

هدفت الدراسة إلى بيان أسس عمليات إعادة إعمار قطاع غزة بعد الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة عام 2014م وتحديد منهجية وطنية تساهم في عمليات التأهيل والاعمار لقطاع غزة، وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي الذي يوصف علميات الإعمار الحالية والخطط التي قدمها سيرى لإعادة إعمار غزة، ومنهج الحالات الدراسية الذي يحلل تجارب الدول المحيطة في عمليات الإعمار والتأهيل بعد الكوارث، ومنهج اتخاذ القرار الذي يعزز أسس اتخاذ القرار في التنمية الشاملة للمناطق المعرضة للكوارث والأزمات بشكل مستمر.

خلصت الدراسة إلى ضعف الخطط وعدم وجود منهجية سليمة تساهم في تكامل عمليات الإعمار، وقلة الانسجام بين خطط الإعمار والاستدامة والتنمية العمرانية الشاملة، وتأخر عمليات الإعمار تساهم في فقد ثقة المجتمع بالمؤسسات المختصة في عمليات الإعمار بعد الكوارث، وأوصت الدراسة لتنفيذ المنهجية المقترحة المبنية على التجديد الحضري والتنمية العمرانية الشاملة، وإنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث وإعادة الإعمار، وأن تتكامل عمليات الإعمار مع خطط التنمية العمرانية المستدامة، وتوعية السكان بتعزيز القدرات للاستعداد لمجابهة الكوارث.

3.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

توافقت دراسة (شيخ العيد، 2018) مع الدراسة الحالية من حيث المتغير التابع والمنهجية والأدوات كما أن منطقة الدراسة جزء من المنطقة التي يجري الباحثون عليها واختلفت معها من حيث مراحل إدارة الكارثة إذ أن الدراسة الحالية تركز على ما بعد الاعتداءات العسكرية، أما دراسة (عياد، سعد الدين، و القيق،

2016) فقد توافقت مع الدراسة الحالية من حيث المنهجية والمنطقة الجغرافية وقد ناقشت المتغير المستقل للدراسة الحالية بشكل مستفيض مما يساعد في تحقيق أهداف هذه الدراسة والتي تربط بين إعادة الإعمار وتأهيل الجبهة الداخلية كأحد الدراسات الهامة التي تعزز من تحصين الحاضنة الشعبية للمؤسسات الحكومية في إسنادها بالظروف غير الاعتيادية.

2. الإطار النظري وأدبيات الدراسة:

تعتبر عملية الإعمار أحد أهم مراحل العودة للحياة الطبيعية بعد الكوارث والأزمات التي تضرب المجتمعات وخاصة الأزمات البشرية وقد تمتد تلك الفترات إلى أوقات زمنية طويلة مما يساهم في تضرر عناصر الجبهة الداخلية وخاصة المجتمع والفئات الهشة ويعمل على تعطيل الدورة الاقتصادية ويؤثر على الدخل القومي للدولة، كل العوامل التي تلعب دور مهم في زيادة فترة الإعمار يمكنها أن تكون مهدد حقيقي للجبهة الداخلية.

1.2 إعادة البناء بعد النزاعات

هناك تفهم واسع في أوساط المانحين الدوليين بأن إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في المرحلة التي تلي النزاع وتعتبر خطوة أساسية حيوية باتجاه التنمية بعيدة الأمد وفي عام 2002 قام تجمع من المشاركين الدوليين بمن فيهم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بنشر إطار إعادة البناء ما بعد النزاع، ويحدد هذا الإطار ثلاثة مراحل من النشاط بين وقف النزاع العنفي وعودة التطبيع. ورغم تداخل هذه المراحل وعدم ثباتها فإنها كما هي مذكورة أدناه تساعد في تحديد الأولويات وتفهم الاستمرارية من الحرب إلى السلام(أندرليني والبشري، 2004، ص.1)

1.1.2 الاستجابة المبدئية تأتي فورًا:

بعد نهاية العنف الواسع الانتشار وتتميز بتوفير الخدمات الإنسانية الطارئة والاستقرار والتدخلات العسكرية لتوفير الأمن الأساسي وتضم هذه التدخلات كذلك على المستوى الدولي نشر قوات حفظ السلام.

2.1.2 مرحلة التحول أو الانتقال:

وهي فترة تظهر فيها قدرات محلية شرعية يتوجب دعمها ومساعدتها لإعادة مباشرة الاقتصاد بما فيها إعادة البناء المادي وضمان الهياكل العامة في الحكم والعملية القضائية وضع أسس لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية.

3.1.2 المرحلة الأخيرة أو مرحلة رعاية الاستدامة:

وهي الوقت الذي يتوجب فيه دمج الجهود للمساعدة على منع عودة النزاع وفي هذه المرحلة ينسحب المشاركون العسكريون وخاصة قوات حفظ السلام الأجنبية ويبدأ المجتمع بالتطبيع.

قدوم المشاركين الدوليين الرئيسيين يغطي عملية إعادة الإعمار بعد الكوارث ولكن هناك اتفاق على أن إعادة البناء الفاعل والمستدام في نهاية المطاف يقرره بشكل واسع التزام السكان المحليين وقدراتهم بمن فيهم

الحكومة الوطنية والمجتمع المدني بهدف الحفاظ على استمرارية العملية. رغم أن المشاركون الدوليون يحاربون بشكل متزايد الوصول إلى المنظمات المحلية لتشكيل شراكات في جهودهم لإعادة البناء وفي كثير من الأحيان يجرى تهميش النساء والمجموعات على مستوى القاعدة في الحدود المتقدمة لعملية التعافي واستثنائهم

2.2 تصنيف المنشآت المتضررة

صنفت وزارة الأشغال العامة والإسكان المباني والمنشآت التي تضررت وفق ما يلي: (وزارة الأشغال العامة والاسكان، 2017، ص.ص 2-7)

1.2.2 المنشآت السكنية:

وهي المباني الذي يتم استخدامها لأغراض السكن وقد تعرضت للتدمير نتيجة الكوارث والاعتداءات العسكرية بالتعرف على طبيعة الأضرار وتصنيفها وفق ما يلي:

- **البيوت الهدم الكلي:** ويتم تقسيم هذا النوع من البيوت إلى بيوت مأهولة بالسكان وهي أولوية في عملية إعادة الإعمار وبيوت غير مأهولة بالسكان.

- **البيوت الهدم الجزئي:** هي بيوت تضررت بشكل جزئي وانقسمت إلى

- ✓ بيوت تضررت بشكل طفيف يمكن تنظيفها والسكن بها.
- ✓ بيوت تضررت بشكل متوسط وظهر بها الشقوق أو هدم جزئي لبعض الجدران أو فتحات في الأسقف.
- ✓ بيوت تضررت بشكل بالغ، وفيها انهيارات وهدم كبير في أجزاء أو العناصر الأساسية للمبنى كالأعمدة والجدران والحزامات أو الأسقف أو حرقت بشكل كامل.

- **بيوت الأضرار الجزئية غير صالحة للسكن:** وهي البيوت والوحدات السكنية التي تضرر بها الهيكل الإنشائي وأصبح يشكل تهديد على حياة المواطنين المقيمين في المبنى، أو هدم لأجزاء كبيرة من المبنى بحيث أنه أصبح غير كافٍ للسكن.

2.2.2 المباني العامة:

وهي تشمل كافة المباني التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين كالمباني التعليمية أو الدينية أو الإدارية أو الحكومية أو غيرها من المباني ذات الخدمات المباشرة للمواطنين.

3.2.2 المباني التجارية والاقتصادية:

وهي المباني التي تعمل على تطوير الموارد الاقتصادية للدولة كالمصانع والمؤسسات التجارية والخاصة، والمنشآت التجارية والمحلات والأسواق وغيرها.

يرى الباحثون أنه يمكن أن يضاف لما سبق كافة الأعمال المتعلقة بالبنية التحتية والبيئة الطبيعية وما يلحقها من أضرار تؤثر على طبيعة سير الحياة اليومية والتي تتمثل في شبكات المياه والصرف الصحي

وشبكات الهاتف الكهرباء والشوارع والطرقات التي قد يتغير معالمها، والأعمال الأخرى كمحطات معالجة المياه والصرف الصحي وغيرها.

3.2 خطة "سيري" لإعادة الإعمار:

اقترح المبعوث الأممي الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط خطة لإعادة اعمار قطاع غزة مع بقاء الحصار الاسرائيلي كما هو مما زاد من حدة التدهور الاقتصادي والعمراني لقطاع غزة وقد أشار المختصون الاقتصاديون ورجال الأعمال أن هذه الخطة تعمل على شرعنة الحصار ضمن آليات أممية وهذا لا يتناغم مع القانون الدولي الإنساني مما يجعل قطاع غزة تحت سيطرة كاملة للاحتلال الاسرائيلي، إذ أنه تم فرض رقابة وفق نظام محوسب يشرف على إدخال مواد البناء اللازمة لإعمار ما دمره الاحتلال خلال عدوان 2014م، وافقت السلطة الفلسطينية على الخطة لمساهمتها في تسريع عمليات الإعمار(مراد، 2015، ص.ص1-3).

4.2 خطط اعمار غزة السابقة

يعتبر الخبراء أن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال السنوات الماضية أحد أهم مشاريع تدمير البنية التحتية الاقتصادية والسياسية والتنموية في قطاع غزة إذ خلفت دمار هائل ساهم في استهداف البيئة الطبيعية والبشرية والبيئة المشيدة إذ أن الاعتداء العسكري عام 2008م، وعام 2012م أحد مهددات الجبهة الداخلية والتي عملت على استنزاف كافة عناصر الجبهة الداخلية واستهدافها، وقد عقدت السلطة الفلسطينية مؤتمرات خاصة بعمليات الإعمار والتي كان أبرزها ما يلي:

1.4.2 مؤتمر إعادة إعمار غزة بعد الاعتداء 2008-2009م:

سعت السلطة الفلسطينية إلى إعداد وثيقة لإعادة اعمار قطاع غزة كإطار توجيهي لإجراءات التدخل والإنعاش المبكر وإعادة الإعمار بما يدعم الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحلين وخاصة وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وقد تم عرض الوثيقة اعتمادها في مؤتمر المانحين الذي عقد في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في الثاني من مارس/ آذار 2009م والذي تم إقرار موازنته والبدء في عمليات إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية، وقد عملت الخطة على معالجة خمسة قطاعات حيوية تمثل مكونات الجانب الخدماتي والتأهيلي للمجتمع الفلسطيني، كالقطاع الاجتماعي وما يشمله من كافة الخدمات التي يحتاجها المجتمع، والقطاع الاقتصادي وما يتداخل معه في التجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية، والبنية التحتية وخاصة في مجال الطرق والاتصالات والكهرباء والمياه والصرف الصحي، وحماية ودعم الموارد الطبيعية وتفعيل النشاطات التي من تساهم في دعمها وتعزيزها، وكذلك الاهتمام بالحوكمة وتأهيل الأجهزة الحكومية المحلية واستعادة قدرتها على تنظيم الخدمات العامة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009، ص. ص 7-9).

2.4.2 مؤتمر إعادة اعمار غزة بعد الاعتداء العسكري 2014م:

فور انتهاء الاعتداء العسكري الأضخم في قطاع غزة شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية للتواصل مع الشركاء لعقد مؤتمر دولي يساهم في إعادة البناء بشكل أفضل وعودة الحياة لطبيعتها قبل العدوان على غزة، أعدت اللجنة الوزارية المختصة بإعادة الإعمار وثيقة هامة تساهم في تحقيق التوازن التنموي في ظل

استنزاف الاحتلال لمقدرات الشعب الفلسطيني واستهداف الحياة البشرية والطبيعية، عمدت الوثيقة على تقسيم العمل في القطاعات المختلفة إلى أربعة قطاعات هامة وحيوية تشكل نقطة انطلاق نحو إعمار قطاع غزة وقد اهتمت الخطة بالقطاع الاجتماعي والذي خصص كل المشاريع لدعم شبكات الأمان الاجتماعي والصحة والسلامة النفسية والاجتماعية والتعليم والمجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات الدينية، أما القطاع البنية التحتية فاهتم في إزالة الأنقاض والطاقة والمياه والصرف الصحي والمأوى والمساكن، والمباني الحكومية والمعابر الحدودية والطرق وكذلك كافة أعمال البنية التحتية الأخرى، أما القطاع الاقتصادي فقد اهتم في البرامج والمشاريع الخاصة بالزراعة والثروة السمكية والصناعة والتجارة والخدمات وفرص العمل وتشجيع الاستثمار، وقطاع الحوكمة تضمن مشاريع تطوير الهيئات المحلية والمؤسسات الحكومية الوطنية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنسيق بين القطاعات المختلفة، كل المشاريع والبرامج السابقة من شأنها تطوير جودة الحياة بشكل أفضل مما كانت عليه سابقًا(اللجنة الوزارة لإعادة إعمار غزة - مجلس الوزراء الفلسطيني، 2014، ص.ص. 8-12).

5.2 الجبهة الداخلية

تتميز الدول بتلبية متطلبات التنمية التي تلبي متطلبات عناصر الجبهة الداخلية بما يساهم في حمايتها والعمل على تنميتها بصورة تساهم في تعزيز صمود المجتمعات في وجه التهديدات الخارجية، التي من شأنها تعطيل المصالح الوطنية، إذ أن محاور الاهتمام بالجبهة الداخلية متنوعة وخاصة فيما يتعلق بتحصين المؤسسات الوطنية والخدماتية وتوجيه المجتمع نحو تعزيز الصمود في وجه آلة الحرب الإسرائيلية التي استهدفت كل مقدرات الحياة البشرية بقطاع غزة.

تعتبر الجبهة الداخلية من المصطلحات العسكرية التي تهتم في الحاضنة الشعبية والمؤسساتية والخدماتية والتي تختص في عنصر الثقة والأمان لصد أي مخاطر داخلية وخارجية تتطلب في استشعار المواطن للحالة العامة وحرية الحركة بدون قيود(الدخيل 18 مارس 2016)، إذ أنه لا قيمة للقوة العسكرية إلا إذا لازمتها قوة اجتماعية مجتمعية تعمل على الربط بين المقومات التنموية الشاملة التي تساهم في تطوير الالتئام والتناغم في صمود وتقوية عناصر الجبهة الداخلية ومنع حدوث أي من الفجوات بين القوة المدنية الشعبية والقوة العسكرية الساعية لحماية الدولة من المخاطر الداخلية والخارجية (هيكل، 17 نوفمبر 1967م)، تتكون الجبهة الداخلية من مجموعة من العناصر وأهمها:

1.5.2 المجتمع:

يتمثل في القوة البشرية وقوة الروابط الاجتماعية والأسرية والأعراف والتقاليد، إذ أنهم يمثلون أهم موارد الدولة في التنمية والتطوير، حيث أنه كلما زادت الكثافة السكانية ترتفع المخاطر والمهددات، وكذلك النوعية والتركيبة الاجتماعية والبنية العمرانية والمؤشرات الصحية والتعليمية أحد أهم المؤشرات التي تساهم في تطوير التنمية وتحصين المجتمع (صلاح، 1999 ، ص.25)

2.5.2 الهيئات المحلية:

يعمل في قطاع غزة العديد من الهيئات المحلية التي تصنف إلى ثلاثة مستويات كالبلديات الكبرى والتي يزيد عدد المقيمين في نطاقها الجغرافي عن (100,000) نسمة، والبلديات المتوسطة والتي يزيد سكانها عن (20,000) نسمة والمجالس المحلية الصغرى والتي يقل سكانها عن (20,000)، تساهم الهيئات المحلية في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية لدعم وتعزيز متطلبات المجتمع في النمو الحضري الذي يراعي إنشاء بنية تحتية قادرة على تحمل الأزمات والمخاطر والتهديدات البشرية والطبيعية.(شيخ العيد، 2018، ص.ص 36-37).

3.5.2 المؤسسات الحكومية والهيئات الوطنية:

تختص المؤسسات الحكومية في تطبيق السياسات الوطنية الخاصة بحماية المجتمع ودعم رفاهية المواطنين وتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الوطنية المختلفة من خلال خطط التنمية الوطنية في المجالات المتنوعة، وتساند المؤسسات الحكومية المجتمع في حال الكوارث والأزمات إذ أن هناك مجموعة من الوزارات تقدم الخدمات اللوجستية والإنعاش المبكر لكافة المتضررين أثناء العدوان على قطاع غزة من أهمها وزارة التنمية الاجتماعية التي تهتم في تلبية متطلبات المجتمع النازح بالشراكة مع المجتمعات المختلفة، إن قوة تلك الأجهزة الحكومية وتناسقها يساهم في تحسين وتطوير حماية الجبهة الداخلية وتحصينها من المخاطر الخارجية وقد برز دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في تقديم الخدمات اللوجستية لإيواء المشردين وتوفير الموارد المالية اللازمة لهم (Alburai,2018, p. p. 35-37)

4.5.2 الأجهزة الأمنية والحكومية:

تعمل الأجهزة الأمنية والحكومية على تلبية كافة الدراسات التي تظهر مستويات المخاطر وتقديم التقارير اللازمة لصناع القرار فيما يتعلق بمستوى التهديدات الداخلية والخارجية والحركات المشبوهة من وكلاء الاحتلال وأعوانه في ضرب استقرار الجبهة الداخلية، إذ أن الحد من الجرائم واكتشافها قبل وقوعها أحد أهم مواطن استقرار الجبهة الداخلية مما يساهم في حماية الأمن الوطني الشامل وتحقيق الأمن التنموي الذي يساهم في ضبط المخاطر والسيطرة عليها، كما وتعمل الأجهزة الأمنية على الاستجابة لكافة نداءات الاستغاثة الطارئة لأي تهديد للمجتمع. (وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2017، ص.ص 48-60)

5.5.2 الإعلام:

تؤثر المنظومة الإعلامية على تكامل الحماية الشاملة وتوجيه المجتمع نحو التحصين من الإشاعات التي تهدد استقرار الجبهة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بنشر الفوضى وضعف السيطرة الحكومية على الدولة، إذ أن الوسائل الإعلامية ساهمت بشكل فاعل في تحصين المجتمع وحمايته ودعم المقاومة الفلسطينية خلال الاعتداء العسكرية السابقة على قطاع غزة والتي ساهمت في تقليل حجم التوتر المجتمعي ونشر التوعية العامة وتوجيه المواقف الوطنية لضرب استقرار جبهة العدو الداخلية، وقد ساهمت في تعزيز المبادئ والقيم المجتمعية الداعمة لكل مقومات صمود المقاومة في معركتها مع الاحتلال الاسرائيلي (عامر، 2015، ص.ص 27-28)

مما سبق يتضح أنهلا بد من عناصر أخرى للجبهة الداخلية؛ وذلك لاعتبارها من أكثر العناصر المؤثرة تأثيرًا جوهريًا على استقرار الجبهة الداخلية وخاصة فيما يعلق بالاعتداءات العسكرية على غزة مثل:

6.5.2 المؤسسات الدولية:

وهي أحد الجهات الفاعلة في دعم الجبهة الداخلية وتوفير التمويل اللازم لدعم وصمود المجتمع المتضرر من الاحتلال الاسرائيلي، وقد برز ذلك من خلال دعم البعد الإنساني في كافة النشاطات البشرية التي تقدمها تلك المؤسسات من خلال مجموعة الإيواء والغذاء والصرف الصحي والمياه وحماية البيئة الطبيعية والتدخلات الهامة المؤثرة في ضبط التلوث الناتج عن الإعمال الحربية للاحتلال الاسرائيلي.

7.5.2 الفصائل الفلسطينية:

إذ أن المجتمع الفلسطيني يتسم في الانتماء للفصائل بسبب الاحتلال وقد ظهر ذلك خلال النشاطات التي تقدمها الفصائل لدعم وإسناد المجتمع من خلال برامج التوعية التي تعمل على تحصين المجتمع من المخاطر الأمنية التي ينشرها الاحتلال الاسرائيلي.

3. الإطار العملي ومناقشة النتائج

من خلال تحليل محتوى التقارير السابقة ظهر أن إظهار قوة وتأثير الجبهة الداخلية على عمليات الإعمار غير واضحة ولكن يمكن بيان ذلك من خلال ما يلي:

1.3 مخاطر خطة روبرت سري على الجبهة الداخلية.

تعتبر خطة روبرت سري من الوثائق التي ساهمت في شرعنة الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة في ظل تعنت الاحتلال.

من خلال تحليل دور كل عنصر من عناصر الجبهة الداخلية في إعادة الإعمار والتأهيل ويمكن حصر المخاطر فيما يلي:

- ✓ الخطة نعمل على الرقابة المشددة على مواد البناء وحركتها منذ وصولها للمعابر وحتى استلامها من قبل المتضرر، وهذا بدوره يساهم في تعطيل سرعة عمليات الإعمار
- ✓ فرض رقابة دولية على كافة الأنشطة الخاصة بالشركات والمنشآت الاقتصادية في قطاع غزة.
- ✓ تقنين البطالة وقلة فرص العمل وخاصة في إعمار القطاعات الاقتصادية والتجارية مما يتطلب الحاجة لآلية جديدة.
- ✓ سيطرة الاحتلال والأمم المتحدة على مخرجات كاميرات المراقبة المتوفرة بالمنشات التي تعمل ضمن نظام توزيع مواد البناء وبالتالي يتوفر تهديدات أمنية تتعلق بالوصول للمعلومات والبيانات المباشرة عن حركة المجتمع.
- ✓ كثرة توقف المشاريع التنموية أثناء التنفيذ وذلك لانتظار الموافقات الأمنية من الاحتلال الإسرائيلي مما يتسبب في خسارة اقتصادية هائلة للشركات والمستثمرين.
- ✓ تحول الأمم المتحدة من مؤسسة راعية للسلامة إلى شركة مقاولات لإدارة توريد مواد البناء لقطاع غزة.
- ✓ التكلفة الاقتصادية الهائلة الناتجة عن هذه الآلية مما يرفع من الضغوط على المتضررين.

- ✓ انتشار السوق السوداء لمواد البناء والبيع بطرق التفافية مما ساهم في ارتفاع سعر مواد البناء للضعف.
- ✓ استفادة الأمم المتحدة من أموال المانحين بحجة المصاريف الإدارية لمتابعة نظام توريد الموارد الإدارية مما يرهق عمليات الإعمار ويزيد من تكلفتها والتي يتحمل الجزء الأكبر منها المواطن المتضرر أو موازنة ملف إعادة الإعمار.
- ✓ تضرر العديد من العاملين في الفصائل الفلسطينية ومنع اعمار بيوتهم مما يتسبب في فجوة اجتماعية.
- ✓ عدم قدرة المواطنين على التمدد في المباني والإنشاءات إلا بعد تقديم الطلبات إلى الجانب الفلسطيني ومن ثم إلى الجانب الاسرائيلي وبالتالي تتطلب فترات زمنية كبيرة.

2.3 آليات الإعمار المتبعة من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان:

بناء على تحليل محتوى دليل إعادة إعمار أضرار قطاع الإسكان جراء الاعتداءات الإسرائيلية والكوارث (وزارة الأشغال العامة والاسكان، 2017)، والخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009-2010م (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009)، والخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة 2014م (اللجنة الوزارة لإعادة إعمار غزة - مجلس الوزراء الفلسطيني، 2014)، توصل الباحثون إلى آلية الإعمار التي تنتهجها وزارة الأشغال العامة والإسكان إجراءات متعددة للبدء في عمليات الإعمار والتي تبدأ كما يلي:

1.2.3حصر الأضرار:

وهي المرحلة التي يتعاون فيها الطواقم الهندسية المختصة على حصر كافة الأضرار بالشراكة مع الأونروا لحصر بيوت الفئات المتضررة من اللاجئين الفلسطينيين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حصر بيوت المواطنين غير المستفيدين من الأونروا، بحيث تعمل الطواقم من خلال نماذج على تقييم الوضع ونسبة الضرر وصلاحية المبنى للاستخدام الآمن وغيرها من المعايير.

2.2.3الإنعاش المبكر:

تقديم مساعدات عاجلة بالتنسيق مع كافة الشركاء والجهات ذات العلاقة لتوفير مبالغ مالية أو بيوت للإيواء المؤقت أو كرفانات وخيم للسكن لحين الانتهاء من العودة للحياة عل طبيعتها السابقة، ويشارك في هذه المرحلة المؤسسات الدولية والمحلية والهيئات الحكومية المختلفة.

3.2.3صياغة المشاريع والسعي لتمويلها:

تعمل الوزارة بالتنسيق مع ذوى الاختصاص على توفير المقدرات المالية المختلفة لعمليات الأعمار من خلال تقديم مشاريع الإعمار للمؤسسات المانحة والعاملة في قطاع غزة وذلك من خلال مؤتمر دولي لإعادة الإعمار ويشمل كافة متطلبات الحياة البشرية من إعمار البيوت والمباني التجارية والتعليمية والخدماتية والدينية والاقتصادية وغيرها من المنشآت التي تساهم في تقديم الخدمات بشكل أفضل.

4.2.3 تصنيف المباني والوحدات حسب القطاعات المختلفة:

وذلك من خلال توجيه الإعمار للقطاع الصناعي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد أو الغرفة التجارية، أو القطاع الزراعي بالتنسيق مع وزارة الزراعة، أو القطاع العام بالشراكة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أو مشاريع البنى التحتية بالشراكة مع الهيئات الحكومية الوطنية والهيئات المحلية وغيرها من القطاعات.

اختيار المباني الواجب البدء فيها: تتدخل أحيانًا بعض رغبات الجهات الممولة وذلك وفق المبالغ المالية المتوفرة أو حسب القطاعات التي تعمل بها المؤسسة المانحة أو المساحات الفراغية التي تعمل على إعمارها.

5.2.3تقسيم المبالغ المالية:

يتم العمل على تقديم المبالغ المالية المستحقة للمتضررين على دفعات تتناسب مع طبيعة الأعمال المطلوب من المتضرر تجهيزها، وفق 4 مراحل بنسب متفاوتة حسب طبيعة كل مشروع على حدا.

6.2.3الرقابة على التنفيذ:

إذ تعتمد المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية على الرقابة على التزام المواطنين بالشروط التنظيمية، وتنفيذ الأعمال وفق جداول الكميات والمواصفات والمقاييس التي يتم توقيع عقد الإعمار عليها من وزارة الأشغال العامة والإسكان أو الأونروا مع الجهة المانحة والمواطن.

3.3 تمويل عمليات الاعمار:

شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية بالشراكة مع جمهورية مصر العربية، ودولة النرويج والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مؤتمر القاهر لإعادة اعمار غزة في 2014م، بهدف جمع وتوجيه التمويل اللازم لإعمار قطاع غزة بعد العدوان الاسرائيلي إذ قسمت السلطة الفلسطينية خطة الاعمار والاحتياجات إلى أربعة قطاعات رئيسية وهي:

1.3.3 القطاع الاجتماعي: ويشمل هذا القطاع الحماية الاجتماعية وذلك من خلال الدعم الشامل للمواطنين الذين تعرضوا للفقر وتغطية البرامج التحويلات النقدية، والصحة والدعم النفسي الاجتماعي بهدف تطوير منظومة الرعاية الصحية للنازحين وتجديد مخزن الطوارئ وتأهيل البنية التحتية للأجهزة والمعدات بما يتلاءم مع الجهوزية لمواجهة الأزمات والتربية والتعليم العالي من خلال تأهيل واعمار المباني التعليمية التي دمرها الاحتلال أو استخدمت مراكز ايواء للنازحين وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للطلبة. والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية، إذ أنه تطلب تطوير البنية التحتية للمؤسسات غير الحكمية ودعم مؤسسات الحماية الاجتماعية التي تضررت، وقد بلغ اجمالي الاحتياج في هذا القطاع (701) مليون دولار تصرف على مرحلة الإغاثة والانعاش المبكر وإعادة الاعمار وبلغ نسبة اعادة الاعمار بنسبة (34.4%) من اجمالي المبلغ بواقع (241) مليون دولار.

2.3.3 قطاع البنية التحتية والبيئة: تم تحديد متطلبات إزالة الانقاض والمتفجرات والمخلفات الحربية، وتطوير منظومة الطاقة الكهربائية وشبكات نقل الكهرباء مع توفير مصادر بديلة لحين حل الأزمة،

وتأهيل مصادر المياه وتوفير امداد مياه مؤقتة للنازحين وإعادة بناء الوحدات السكنية التي هدمها الاحتلال والأبنية التى تضررت بشكل شديد والأضرار المتوسطة الشدة وإعادة إنشاء المباني الحكومية التى استهدفها طيران الاحتلال الاسرائيلي، واصلاح الطرق والمعابر الحدودية وتقييم الأضرار البيئية واجراء التدخلات والمعالجات البيئة اللازمة وحمايتها، وبلغ اجمالي الاحتياج المالي (1.911) مليار دولار بلغت نسبة إعادة الاعمار (73.8%) من إجمالي احتياجات هذا القطاع بواقع (1.410) مليار دولار.

3.3.3 القطاع الاقتصادي: تنوعت الاحتياجات الاقتصادية ما بين المجالات الزراعية وتأهيل المباني والأصول الزراعية المنتجة والمتضررة والبنية الزراعية، وإعادة اصلاح وتأهيل القطاع الصناعي الذي استهدفه الاحتلال بشكل مباشر، وتطوير التنمية الزراعية وتعويض الخسائر المباشرة وغير المباشرة، والاستفادة مع عمليات الاعمار بالتشغيل المؤقت للعاملين وخلق فرص مستدامة من خلال المشاريع المختلفة، وتشجيع التمويل للمشاريع الاستثمارية لشركات القطاع الخاص وبناء قدراتهم، وقد بلغ اجمالي الاحتياج المالي للقطاع (1.235) مليار دولار، منهم (754) مليون دولار لإعادة الإعمار و(481) مليون دولار للإنعاش المبكر.

4.3.3 قطاع الحوكمة: شمل هذا القطاع توفير البدلات للعاملين في غزة ودعم إعادة الدمج الوظيفي، ودعم تمويل رواتب موظفي البلديات والهيئات المحلية، وتوفير دعم للمساعدة القانونية والتحكيم ورصد حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي وتخطيط الحيز الاستراتيجي لرفع القدرات التنسيقية والمراقبة على عمليات الإعمار والانعاش، وبلغ اجمالي المبلغ (182) مليون دولار، منهم (26) في اعادة الإعمار، و(157) في الانعاش المبكر.

مما سبق يتضح للباحثون أن التقسيم القطاعي يسهل عمليات الاستجابة للإعمار ولكن هناك العديد من القيود التي فرضتها المؤسسات الدولية على عمليات التأهيل والإعمار منها عدم تمويل أي إعادة الإعمار والتأهيل لمباني وزارة الداخلية إذ أنه أشار تقرير الدفاع المدني الفلسطيني (2018) أنه حتى نهاية العام لم تشرع المؤسسات المختصة في دعم وتمويل البنية التحتية المتهالكة للدفاع المدني الفلسطيني بحجة أنه يتبع لوزارة الداخلية وقد بلغ اجمالي الاستحقاق المالي لتأهيل وتطوير البنية التحتية للدفاع المدني (60) مليون دولار إذ أنه منذ عام 2003م وحتى تاريخ اعداد الدراسة لم يتم ادخال معدات ومركبات الاطفاء والانقاذ جديد وتنخفض معدلات تمويل المشاريع الخاصة بالصيانة الدورية لسيارات الطوارئ والاستجابة العاجلة.

4.3 أثر عمليات الإعمار على عناصر الجبهة الداخلية:

1.4.3 المجتمع:

يؤثر عمليات الإعمار على الحد من البطالة وتشغيل مئات الأفراد من العاملين والعاطلين عن العمل والمهندسين والفنيين والخبراء، مما يساهم في رفع الدخل الفردي، كما وأن عمليات الإعمار وإعادة تصميم المباني والمنشآت تتميز بالبناء بشكل أفضل وإعادة توفير الخدمات الحديثة والتقنية والتكنولوجية، وإن تأخير الإعمار يهدد الروابط الاجتماعية، إن المتغيرات الطارئة التي تساهم في البناء بشكل عاجل وسريع يعمل على تعزيز وتقوية المجتمع لتحسين جهوزيته لمواجهة المخاطر الأمنية والعسكرية التي يتسبب بها الاحتلال الاسرائيلي. إن التأثير الايجابي لكافة العمليات الخاصة بالإنعاش المبكر ودعم صمود المجتمع يمكنه من تطوير قدراتهم في صياغة الحياة بشكل يساهم في التنمية المجتمعية المستدامة لتحسين جودة الحياة البشرية.

2.4.3الهيئات المحلية:

يبرز دور الهيئات المحلية في عمليات الإعمار من خلال تقديم الدعم الفني والقانوني والتنظيمي للمواطنين المتضررين وتعزيز علاقة الهيئة المحلية ولجان الأحياء لتوفير متطلبات المتضررين من برفع كل ما يعيق عمليات الأعمار وتسهيل مهام تخزين مواد البناء، وتهتم الهيئات المحلية بفتح الطرقات والممرات والأزقة لتسهيل حركة المواطنين والتنقل للمواطنين، إذا أن الهيئات المحلية يقع على عاتقها دور هام في تحسين وتطوير الجبهة الداخلية وبالتالي يكون تأثيرها إيجابيً على تقوية وتعزيز الجبهة الداخلية للاستعداد والجهوزية بشكل أفضل.

3.4.3المؤسسات الحكومية والهيئات الوطنية:

إن الخدمات الفنية والإشرافية التي تقدمها الجهات الحكومية وإعادة توزيع وتخطيط المناطق المنكوبة والتي تعرضت للأزمات والكوارث يمكنها أن تساهم في البناء بشكل أفضل فالمؤسسات الحكومية تعمل على إعداد الخطط الوطنية التنموية المستدامة من أجل بناء المناطق المستهدفة خلال الاعتداءات العسكرية وذلك باستخدام التقنيات التخطيطية والتنموية الحديثة التي تتماشي مع حماية المجتمع والمؤسسات والأجهزة السيادية في الدولة بغية تعزيز عمليات الحماية والتحصين من الاختراقات الخارجية.

4.4.3الأجهزة الأمنية:

تعتبر الأجهزة الأمنية الحصن الواقي لكافة عناصر الجبهة الداخلية في توجيه المجتمع نحو الحماية والتحصين من المخاطر الأمنية التي يتفنن الاحتلال في نشرها وبثها بين صفوف المواطنين من حالات الخوف والتوتر والقلق بين المجتمع وبالتالي الدور الايجابي لها ينبع من خلال توجيهم إلى لممارسة النشاطات الوقائية التي تمنع وقوع الجرائم وانتشار الفوضى والفلتان.

5.4.3الإعلام:

إن المنظومة الإعلامية أحد الأدوات الحديثة في الحروب والنزاعات والتي تعمل على ضرب حسابات العدو وبالتالي يمكن أن تعمل المؤسسات الإعلامية في تعزيز الثقافة المجتمعية في دورهم المنوط بتنفيذ السياسة الوطنية للإعمار والتنمية الشاملة بما يحقق الأمان والوقاية من المخاطر، وكذلك توجيه المجتمع في دعم القرارات التي تأخذها المؤسسات المحلية والمؤسسات الحكومية ودحض الإشاعات وتعزيز تنمية العمرانية التي تراعي متطلبات الأمن القومي الشامل.

6.4.3المؤسسات الدولية:

لها دور هام في دعم الجبهة الداخلية ولكن أيضًا لها دور سلبي كبير في تنفيذ سياسات وأجندات خاصة بالدولة المقدمة للمنح حيث أن المنح والهبات تكون لها أهداف خفية وغير معلنة مما يساهم في ويكون لها شروط تتماشي مع السياسات الخارجية للمنظمات المقدمة للمنح وبالتالي يكون هنا مخاطر تتعلق بأجندات الدولة المانحة لمشاريع الإعمار وأجندات المنظمات الدولية نفسها.

7.4.3الفصائل الفلسطينية:

تلعب الفصائل الفلسطينية دور هام في تحصين وحماية الجبهة الداخلية ولكن مخرجات الحالة الفلسطينية والانقسام وما تلاه من تغير في النظام السياسي الفلسطيني، كما وأن الفصائل الفلسطينية دور في تعزيز قدرات المجتمع وصموده أثناء الكارثة الحربية والاعتداء العسكري، ويزيد دورهم في دعم صمود المجتمع المتضرر وتقديم الخدمات اللوجستية والمساعدات النقدية والإغاثية.

يتضح لنا مما سبق أن الإعمار له تأثير إيجابي وسلبي متفاوت على عناصر الجبهة الداخلية وذلك بما يحقق الحماية الشاملة ويعزز الأمن القومي والسيادي لقطاع غزة، سيما وان فلسطين تقع تحت الاحتلال منذ ما يزيد عن 70 عام وتعرضت للعديد من المخاطر الناتجة عن الاعتداءات العسكرية وقد أثبتت الأيام أن الجبهة الداخلية الفلسطينية قوية وصامدة في وجه كافة التهديدات الخارجية.

4. الاستنتاجات والتوصيات

1.4 الاستنتاجات:

مما سبق يستطيع الباحثون استنتاج ما يلي:

- ✓ أن البناء بشكل أفضل يعتبر أكثر الوسائل المساهمة في تأهيل الجبهة الداخلية الفلسطينية وتعزيزها.
- ✓ إن الاستهداف المباشر للمنشآت والمباني السكانية والعمرانية ساهمت في تهديد الجبهة الداخلية الفلسطينية.
- ✓ إن عمليات الإعمار والتأهيل تعزز تأهيل الجبهة الداخلية في مواجهة المخاطر.
- ✓ تعتبر خطة ربرت سري خطة تساهم في شرعنة الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة، ولها مخاطر كبيرة تؤثر على عناصر الجبهة الداخلية.
- ✓ الحاجة لإيجاد استراتيجية أو سياسة وطنية واضحة للإعمار

2.4 التوصيات

- ✓ إيجاد سياسة وطنية علميات الإعمار بعد الكوارث وسياسة خاصة بتحصين الجبهة الداخلية وحمايتها.
- ✓ ضرورة تعزيز منهجية البناء بشكل أفضل في كافة النشاطات الناتجة بعد الكوارث وخاصة الاعتداءات العسكرية.
- ✓ تعزيز دور الهيئات المحلية والمؤسسات الحكومية في تسهيل عمليات الإعمار وفق النظم واللوائح التنظيمية.
- ✓ دمج خطط الإعمار بالخطة الوطنية التنموية يساهم في تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية.
- ✓ السعي لابتكار خطط وطنية للإعمار والتخلي عن خطة روبرت سري لأنها تشرع الحصار بصيغة دولية.

5. المراجع:

1. Alburai D. Z. .(2018) .Realities and challenges of relief operation in shelters during 2014 aggression, from the perspective of the beneficiaries and service providers(Case study-BeitHanoun Area) . Gaza: (Unpublished Master Thesis). Islamic University of Gaza.
2. عامر. إ. (2015). دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م وسبل تطويره. غزة: رسلة ماجستير برنامج الماجستير المشترك بين أكاديمية القيادة والسياسة وجامعة الأقصى.
3. الاتحاد الافريقي. (2008م). تقرير إعادة الإعمار والتنمية بعد تسوية النزاعات. جوهانسبرج، جنوب أفريقيا: المؤتمر السادس لوزراء الخدمة العامة/ المدنية في أفريقيا.
4. السلطة الوطنية الفلسطينية. (2009). الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة لعامي 2009-2010م. شرم الشيخ- مصر: المؤتمر الدولي لدعم الإقتصاد الفلسطيني لإعادة الإعمار في غزة مارس 2009م.
5. الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها (2013) إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبلسنداي -اليابان البنك الدولي
6. اللجنة الوزارة لإعادة إعمار غزة - مجلس الوزراء الفلسطيني. (2014). الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الأعمار في غزة 2014م. القاهرة: المؤتمر الدولي لدعم إعادة الإعمار في غزة.
7. شيخ العيد. ب (2018). متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات في محافظة رفح. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.
8. حميد. خ. (2018). بعيدًا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد: إطار عمل مؤسسي لإعادة اعمار ما بعد النزاع في اليمن. صنعاء، اليمن: مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.
9. أندرليني. س. ن.- البشري. و. (2004). إعادة البناء ما بعد النزاع. نيويورك: مجموعة البنك الدولي.
10. هيكل. م. ح. (17 نوفمبر 1967). صحيفة الأهرام. تاريخ تصفح المقالة في 2018/11/15 من بصراحة- مقالات الأهرام على الرابط التالي:

https://bit.ly/38irWr4

11. المغير م. م. (2018). تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس. برلين: مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية- المجلد الأول العدد الثانيص.ص.ص 42-58.
12. نامق ص. (1999). دراسات في علم السكان. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
13. عياد. ن. م. - سعد اليدن. ش. ص. - القيق. ف. ص. (2016). منهجية مقترحة لإعادة إعمار إقليم غزة. الرياض: مجلة العمارة والتخطيط المجلد 28 العدد 3 ص 213-254.
14. مراد. ن. ل. (2015). آلية إعادة إعمار غزة: هي هي خديعة؟ فلسطين: متابعة الدعم الدولية، ومنشورة المقالة باللغة الانجليزية في مجلة دراسات اللاجئين الفلسطينيين العدد 16.
15. وزارة الأشغال العامة والاسكان. (2017). دليل إعادة إعمار أضرار قطاع الإسكان جراء الاعتداءات الإسرائيلية والكوارث. غزة.
16. وزارة الداخلية والأمن الوطني. (2017). الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة. غزة- فلسطين: المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني.
17. يوسف الدخيل. (18 مارس, 2016). أهمية تقوية الجبهة الداخلية من خلال الحصانة الداخلية. صحيفة الجزيرة السعودية.